مختبر الإعلام

MEDIA LAB

واقع الإعلام المستقل في قطاع غزة بعد الحرب

ورقة سياسات

إعداد:

مختبر الإعلام

Preparation and Execution: Media Lab

إشراف:

آخر قصّة

Supervision: Last Story Organization

إبريل 2026

April 2026

www.mukhtabar.net

تقديم:

يشكلُ الإعلام في أي مجتمع حجر الزاوية في دعم ركائز الديمقراطية وتعزيز حرية التعبير. ولكن في قطاع غزة، الذي يعاني من أزمات عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية منذ سنوات طويلة، تواجه المؤسسات الإعلامية لاسيما المستقلة، تحديات عديدة نتيجة للظروف والعوامل المحيطة بما فيها التدخلات الخارجية.

وعلى ضوء هذه التحديات فإن الإعلام الفلسطيني يعيش تذبذباً واضحاً بين صعود وهبوط، حيث عادة ما ارتبط استقراره باستقرار الحالة السياسية والأمنية. الأمر الذي عقد من عملية تحقيق الغايات المرجوة من المشاريع والبرامج والأنشطة التي عمل عليها الإعلام المستقل بوجه خاص لسنوات طويلة، وفي مقدمتها تشجيع حرية الرأي والتعبير ودعم ركائز الديمقراطية، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في المجتمع.

مما لا شك فيه، أن الاحتلال الإسرائيلي، شكل عائقاً رئيسيا أمام تحقيق أي شكل من أشكال الاستدامة بالنسبة للإعلام في قطاع غزة، نتيجة العراقيل التي يفرضها، فضلاً عن تداعيات حالة الانقسام السياسي والانتهاكات التي مورست بحق الإعلاميين/ات في ظل وجود حكومتين في كل من القطاع والضفة الغربية، وفرض المزيد من القوانين المقيدة لحرية التعبير، إلى جانب القيود التي تفرضها شركات التواصل الاجتماعي لتقييد وصول المحتوى الفلسطيني إلى العالم.

هذه التحديات وغيرها، أثرنا الإضاءة عليها، في هذه الورقة التي تعكس واقع الإعلام في قطاع غزة والمعوقات التي يواجهها في الوقت الراهن، وتشكل إحاطة كاملة للمنظمات الممولة، لفهم حيثيات هذا الواقع وتقديم بدائل وحلول لتعزيز دور الإعلام المستقل لاستعادة حيويته ومساعدته على التعافي في المستقبل القريب.

الهدف العام:

يعد الهدف العام من ورقة السياسات هذه هو تسليط الضوء على واقع الإعلام في قطاع غزة في ظل الحرب(أكتوبر 2023) ومستوى التراجع في القدرة على التأثير في المشهد العام، لاسيما في ظل حجم الانتهاكات الممارسة بحق الإعلاميين/ات والمؤسسات الإعلامية عموماً.

الأهداف الفرعية:

- الإحاطة الكاملة بواقع الإعلام في قطاع غزة ومحطات تطوره ونموه خلال العقدين الأخيرين.
- واقع الإعلام بعد عام من الحرب غزة وأبعادها على مستوى تراجع التأثير في المشهد العام.
- إبراز خطورة عدم تحييد المؤسسات الإعلامية والإعلاميين/ات عن واقع الصراع العسكري والسياسي.
- استعراض أشكال الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميين/ات في قطاع غزة.
- تعزيز قدرة الإعلام المستقل واسناده من أجل مواجهة التحديات القائمة.
- تحفيز المنظمات الدولية على زيادة مستوى التدخل لتحسين بيئة عمل الإعلاميين/ات.
- المساعدة في إدارة المخاطر التي يواجهها الإعلاميين/ات.

الإطار العام:

مما لا شك فيه أن أول عهد لنشاط الإعلام الفلسطيني المحلي كان في تسعينات القرن الماضي، وتحديداً بعد توقيع اتفاق اسلو عام 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وقد مهد هذا الاتفاق إلى الانفتاح النسبي بعد توقف أعمال انتفاضة الحجارة التي اندلعت عام 1987، والبدء بممارسة الأنشطة الإعلامية، بما في ذلك انخراط الصحفيات في هذه الأنشطة في هذا المجتمع الذي تُقيُد فيه العادات والتقاليد، حرية عمل المرأة.

ومع إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، ومنح تراخيص لعدد من محطات التلفزة والإذاعات المحلية؛ إلى جانب المجلات والصحف، بدأ العديد من خريجي/ات الصحافة والعلاقات العامة وتخصصات أخرى، العمل في هذه الوسائل الإعلامية المختلفة، قبل الانتقال لفضاء الشاشات العربية والعالمية كمراسلين ومراسلات.

وتعد المحطة الأبرز لظهور الإعلام الفلسطيني المحلي، هي انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث سطع نجم العديد من المراسلين المحليين لولوجهم ساحات المواجهة لتغطية الأحداث الساخنة في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك في قطاع غزة، وقد عمل هؤلاء على إثراء النشرات الإخبارية بالتغطيات الآنية للأحداث الجارية، فضلاً عن النشاط واسع الانتشار الذي حظيت به الصحف والمجلات آنذاك. وقد كان يصدر في قطاع غزة أربعة صحف: القدس- الأيام- الحياة- الرسالة، والأخيرة كانت توصف كإعلام حزبي ناقد على اعتبار أنها كانت تعبر في حينه عن فلسفة ونهج حركة (حماس) المعارضة للسلطة.

ولكن بعد وقوع الانقسام السياسي 2007 بدأ يشهد الإعلام في غزة تغييرات جذرية نتيجة التوترات السياسية والحروب المتكررة، لاسيما الإعلام المستقل الذي يعد مصدرًا مهمًا للمعلومات للمجتمع الفلسطيني، إلا أن القيود المفروضة من قبل السلطات الداخلية والخارجية إلى جانب تحديات الاحتلال الإسرائيلي والتوترات الداخلية، جعلت هذا القطاع يعاني من تضييقات وانتهاكات مستمرة.

لكن مع تنامي نشاط مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي 2011، بدأت تتسع مساحة الحرية بشكل نسبي في قطاع غزة، بدءًا بالسماح بظهور أنشطة إعلامية مستقلة، وترخيص مؤسسات إعلامية ضمن سياق ربحي كترخيص شركات إنتاج، أو مواقع إلكترونية، مراكز تدريب إعلامي.

فيما كان هناك نشاط إعلامياً مؤسساتيا بارزاً، لمجموعة من المنظمات المحلية، منها على سبيل المثال لا الحصر: منتدى الإعلام الاجتماعي- مؤسسة فلسطينيات- مؤسسة بيت الصحافة- مؤسسة مركز الإعلام المجتمعي، منظمة آخر قصة-LAST STORY، وملتقى إعلاميات الجنوب، وأنشطة إعلامية أخرى تمارسها منظمات المجتمع المدني، كأنشطة ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) والتي كانت تدعم إنتاج التحقيقات الاستقصائية، وجميعها منظمات غير ربحية تعتمد في أنشطتها على جهات التمويل.

وإلى جانب البرامج التي تنفذها هذه المنظمات فهي تملك منصات إلكترونية، تعمل على التغطية الإعلامية بأشكال وقوالب مختلفة، منها الخبرية ومنها المتأنية الجادة.

وكانت تشهد هذه المنظمات نشطاً ملحوظاً ومتطوراً، سواء فيما يتعلق بتطوير قدرات الإعلاميين/ات وطلبة الإعلام والخريجين، وكذلك فيما يتعلق بالمعالجة الإعلامية وجودتها وكفاءتها. واستمر بها الحال على هذا النحو إلى مرحلة انتشار جائحة كورونا 2020، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وبخاصة مع التراجع النسبي لمستوى التمويل.

يمكن القول إن هذه المؤسسات ما لبثت أن بدأت بالتعافي مع العام 2022، حيث استعادة كفاءتها وحيويتها في ممارسة أنشطتها الإعلامية بعد القضاء على الجائحة، ووسعت من مستوى تدخلاتها التنموية، فيما أبقت على أنشطتها المتعلقة بالمعالجة الإعلامية على النحو التقليدي. حتى اندلعت الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وتعطلت كافة أنشطتها قسرياً في هذه البيئة الملغومة بالمخاطر -لفترة زمنية طويلة-نتيجة اضطرابات الأوضاع الأمنية والاستهداف المتكرر للإعلاميين/ات والمؤسسات على حدٍ سواء.

وقبل أن نضيء على أصل المشكلة علينا أن نفهم بنية الإعلام في قطاع غزة من حيث القانونية والنوعية، وشكل المعالجة:

أولاً: وسائل الإعلام من حيث البنية القانونية (وفقاً للتراخيص الممنوحة):

- رسمية
- حزبية
- مستقلة

ثانياً: وسائل الإعلام من حيث النوعية:

- قنوات فضائية
- إذاعات
- صحف
- مجلات
- وكالات أنباء
- شركات إنتاج
- شركات دعاية وإعلان
- مواقع إلكترونية

ثالثاً: التغطية الإعلامية من حيث نوعية المعالجة، اعتمدت على ثلاث مستويات:

- الخبر
- الرأي
- التحليل

أصل المشكلة:

إن البحث في أصل المشكلة التي يواجهها الإعلام في قطاع غزة، يأخذنا للتعرف على مجموعة من الأبعاد التي تسببت في إضعاف قدرة الإعلام المحلي وخصوصا المستقل، في التأثير في المشهد العام:

البعد الأول: تأثير الاحتلال الإسرائيلي

منذ العام 2000، كانت الاعتداءات الإسرائيلية على غزة ومن ثم الحروب، تؤثر بشكل كبير على حرية الإعلام. فالقصف الإسرائيلي للمكاتب الصحفية واعتقال الصحفيين/ات وملاحقتهم، كان ولازال يشكل عرقلة للعمل الإعلامي داخل الأراضي الفلسطينية عموما، وقطاع غزة على وجه الخصوص.

البعد الثاني: الانتهاكات الداخلية والسيطرة السياسية

كان لسيطرة حركتي فتح وحماس على الإعلام المحلي في قطاع غزة والضفة الغربية. تأثيرا كبيراً على واقع الإعلام. ففي قطاع غزة بشكل خاص، وبعد سيطرة حماس على الحكم عام 2007، تم تشديد الرقابة على الإعلام وخصوصا الإعلام المستقل، وأصبح يتعرض للتضييق من قبل السلطات الحاكمة، ما أثر على مصداقية الإعلام، فضلاً عن إقرار قوانين غايتها الحد من حرية التعبير، وتقويض مساحة الصحافة الناقدة.

البعد الثالث: التحديات الاقتصادية

الحصار المفروض على قطاع غزة أثر بشكل كبير على المؤسسات الإعلامية لاسيما الإعلام المستقل، الذي يواجه تحديات تمويلية هائلة. فالعديد من وسائل الإعلام تعتمد على التمويل الخارجي، والذي يتعرض للضغط بسبب الأزمات الدولية والسياسية، عدا عن أن بعض الجهات المانحة علقت منح التمويل لمؤسسات المجتمع المدني عموما في غزة بما فيها وسائل الإعلام، في أعقاب سيطرة حماس على غزة.

البعد الرابع: الرقابة على المحتوى والاعتقالات

الإعلاميون في غزة كانوا يواجهون اعتقالات واستدعاءات من قبل السلطات في بعض الأحيان، بالإضافة إلى فرض قيود على تناول المواضيع الحساسة التي قد تتعارض مع السياسات الداخلية للحكومة التي كانت تديرها حركة حماس.

البعد الخامس: الرقابة الذاتية والقمع

الإعلاميون والمحررون في قطاع غزة غالبًا ما يواجهون رقابة ذاتية خوفًا من الانتقام أو الاعتقال من قبل السلطات المحلية أو الإسرائيلية. هذه الرقابة تحد من حرية الصحافة وتجعل الإعلام غير قادر على تناول القضايا بحرية. بما في ذلك تقييد مساحة التعبير عبر منصات التواصل الاجتماعي، وفقا لسياسات الشركات القائمة عليها.

البعد السادس: محدودية فرص التمويل

بسبب الحصار والقيود الاقتصادية المفروضة سواء من قبل البنوك أو الحكومة، تجد العديد من المؤسسات الإعلامية نفسها مضطرة لتقليص عملها أو حتى الإغلاق، ما يؤدي إلى تدهور في نوعية وجودة الإعلام المنتج.

البعد السابع: البنية التحتية الضعيفة

الحروب المتكررة والأزمات الإنسانية في غزة تضعف البنية التحتية اللازمة للإعلام، مثل الانقطاع المتواصل للكهرباء، عدم وجود مصادر بديلة للطاقة، ضعف ورداءة الإنترنت، تهالك الأجهزة الإلكترونية، ارتفاع قيمة التراخيص، كل ذلك يجعل العمل الإعلامي أكثر صعوبة في هذه البيئة.

البعد الثامن: ضعف التدريب والتأهيل

هناك نقص كبير في الفرص التدريبية والتأهيلية للصحفيين/ات في مجال الإعلام التنموي والتقدمي، ما يعيق قدرتهم على إنتاج تقارير موثوقة ومهنية. بالإضافة إلى ذلك، توجد صعوبات في الوصول إلى موارد تعليمية دولية بسبب القيود على الحركة والسفر، ناهيك عن ترهل المناهج التعليمية في أقسام وكليات الإعلام، مقارنة بحجم التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في قطاع الإعلام.

وسط هذه الجملة من الأبعاد المؤثرة في المشهد الإعلامي عموماً، يثار سؤال حول قدرة الإعلام المستقل في التأثير في المشهد؟

في الحقيقة، كان من الأصل أن يلعب الإعلام المستقل دوراً فاعلاً في الساحة الفلسطينية، على اعتبار أنه ذات قدرة على إنتاج معالجة إعلامية حيادية وموضوعية وتهتم بممارسة أشكال مختلفة من الصحافة العميقة، كالصحافة التحقيقية والتفسيرية والحلول وصحافة البيانات والصحافة النقدية بوصفه سلطة رابعة، لكن واقع الحال يقول إن التركيز كان منصباً على التغطية الخبرية والمعالجات التقليدية حتى في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وهذا عائد إلى عدة أسباب:

أولاً: سطوة السلطة الحاكمة

حالت سطوة السلطة الحاكمة في قطاع غزة دون اتاحت الفرصة أمام الإعلام المستقل لممارسة دوره الحقيقي، في وقت أطلقت فيه يد الإعلام الحزبي (إعلام اللون الواحد) والذي ظل مستحوذا على المشهد، وحاصر الجمهور بمنصات عديدة تحت مسميات مختلفة، لكن جميعها كانت تعمل لخدمة هدف واحد ألا وهو التسويق لتوجهات السلطة القائمة وفلسفاتها وأيدولوجيتها.

في واقع الحال، انعكس ذلك سلباً على الفئات الهشة التي تعاني واقعاً متردياً نتيجة الحصار والحروب المتكررة على القطاع، خلال العقدين الأخيرين، ناهيك عن تردي الوضع المعيشي نتيجة تضخم نسبتي الفقر والبطالة، مما قاد إلى تراجع الخدمات وأثر سبا على الحقوق المختلفة بما فيها الحق في الرعاية والصحة والتعليم والمسكن، إلى جانب الحقوق المدنية الأخرى، وبخاصة حق المرأة في المساواة والمشاركة السياسية وغيرها، وقوض من فرص التنمية داخل المجتمع.

ثانياً: الانقسام السياسي

فرض الانقسام السياسي حالة من الاستقطاب في أوساط الجمهور وسط تغذية فكرية وثقافية مشوشة. وهذا أيضاً يعد تفسيرا منطقيا لانحصار دور الإعلام المستقل والذي ارتبط غالباً بالمؤسسات الإعلامية التي تعمل ضمن سياق تنموي لدعم طلبة الإعلام والخريجين، وأنشأت منصات إلكترونية كمساحة للتدريب والنشر، والتي في أحيان كثيرة فضلت عدم الدخول في صراعات مع السلطة الحاكمة، لأنها حتماً ستواجه التهديد بالإغلاق.

ثالثاً: قيود الترخيص

إلى جانب ذلك، فإن جزءا أساسيا من انحصار دور الإعلام المستقل ارتبط ارتباطا وثيقا بقيود التراخيص التي توقفت لنحو خمس سنوات من عمر الانقسام السياسي (2007-2013)، وقد كانت التراخيص حتى وقت قريب (أي قبل اندلاع حرب أكتوبر 2023)، تخضع لاجتياز الفحص الأمني الذي تربطه السلطات القائمة بالانتماء السياسي.

على ضوء ذلك، تنامى النشاط الإعلامي ذات الأهداف الربحية، فهو من جهة يمكن القائمين على السلطة من تحقيق غايتين: الأولى هي تحصيل الضرائب من شركات الإنتاج الإعلامي (ضريبة الدخل- ضريبة القيمة المضافة). والثانية هي دفع الشركات للنحو نحو تلبية احتياجات السوق المرتبطة بتغطية أنشطة مؤسسات المجتمع المدني من أفلام ووثائقيات ونشرات وبرامج تدريبة، وإدارة صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، والمطبوعات الإعلانية وغيرها.

وهذا في واقع الأمر كان على حساب المعالجة العميقة والمبتكرة التي تهم الفئات المجتمعية الهشة، والتي لا تحقق غالباً الربحية بالنسبة للشركات التي يرتبط بقاءها بتحقيق عائدات مالية تغطي نفقاتها والضرائب المستحقة على كاهلها، بحد أدنى.

رابعاً: الضعف النقابي

يتوازى ذلك كله مع وجود هيكل نقابي هش، لا يدفع باتجاه إعادة مأسسة العمل الإعلامي وفق الأطر الرسمية والقانونية السليمة التي تنسجم مع شكل التطور الحاصل في عالم الإعلام ويراعي المتغيرات العلمية والمهنية بما يشمل ذلك، قواعد التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار، وأهمية الالتزام بمدونات السلوك الأخلاقي، وضبط ومحاسبة مروجي الأخبار الكاذبة والمحرضين على العنف، ومكافحة التحرش، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتوجيه المؤسسات نحو إعلان سياساتها التحريرية للجمهور، والكشف عن مصادر تمويلها. إلى جانب ضرورة الالتزام بتطبيق قانون العمل بما يقتضيه من تشغيل 5% من ذوي الإعاقة، والالتزام بقرار الحد الأدنى للأجور.

التحديات الراهنة التي يواجهها قطاع الإعلام في غزة:

شكل اندلاع الحرب في قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، صدمةً كبيرة على صعيد حجم الانتهاكات المرتكبة بحق الإعلاميين/ات والمؤسسات الإعلامية عموماً. الأمر الذي عقد على تلك المؤسسات وطواقمها الميدانية القائمة على تغطية وقائع الحرب، مسؤولية التعامل مع المخاطر التي يمكن مواجهتها على الأرض وكيفية إدارتها.

وتعاني المؤسسات الإعلامية فضلا عن الصحفيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام، معاناة كبيرة، حيث يخاطرون بحياتهم لمواصلة عملهم على الأرض، جراء استهداف قوات الاحتلال لهم ولمؤسساتهم وتدمير مقارهم ومعداتهم، فضلاً عن كونهم اضطروا كغيرهم الآلاف من المدنيين للنزوح القسري للانتقال من محافظتي غزة والشمال، إلى جنوب وادي غزة، طبقاً لتوجيهات جيش الاحتلال مع بداية الحرب.

وبحسب مركز الميزان لحقوق الإنسان فإن قوات الاحتلال الاسرائيلي تعمدت استهداف الصحفيين/ات العامليين/ات في حقل الإعلام وعائلاتهم وممتلكاتهم، ومعداتهم الإعلامية، ومقرات وسائل الإعلام، والمنشأت الإعلامية المختلفة، مرئية ومقروءة ومسموعة بشكل منظم. وتفرض حالة من الترهيب لثني الصحفيين/ات عن مواصلة عملهم. فضلا عن منع الصحفيين الأجانب من الدخول إلى قطاع غزة، على الرغم من الحماية المكفولة للصحفيين/ات العاملين/ات في حقل الإعلام في المواثيق الدولية.

وفي هذا السياق نستعرض معلومات إحصائية تتعلق بأعداد الضحايا من الصحفيين/ات الذين قتلوا خلال الحرب، بالإضافة إلى الجرحى والمعتقلين.

وفقا لبيانات رسمية سجلت حتى تاريخ التاسع من إبريل 2026، فإن الانتهاكات المرتكبة من قبل قوات الاحتلال، قادت إلى قتل (262) صحفي/ة وإعلامي/ة وهم (225) ذكر، و(37) أنثى. وإصابة 550 بجراح متفاوتة، واعتقال (39 صحفياً)، كما تسببت في تدمير (259) منشأة إعلامية. دمرت منها حوالي (100) بشكل كلي. وذلك حتى أيار مايو 2024.

وبمقارنة الأرقام الآنفة مع السياق التاريخي لضحايا حقل الإعلام في الأراضي الفلسطينية، نجد أن هناك فارقاً كبيراً. حيث بلغ عدد القتلى من الصحفيين والعاملين منذ مطلع عام 2000، وحتى ما قبل الحرب على غزة في أكتوبر 2023، (48 ضحيةً) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وجميعهم قتلوا أثناء ممارستهم العمل الصحفي. وكانت حصيلة توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان لانتهاكات تلك القوات بحق الصحفيين/ات الفلسطينيين/ات والمنشأت الإعلامية، في قطاع غزة خلال الفترة نفسها (502) انتهاكاً، منها (357) انتهاكاً بحق الطواقم الصحفية، و(145) انتهاكا بحق المنشآت الإعلامية، تسببت هذه الانتهاكات في قتل (26) صحفياً، خلال ممارستهم للعمل الإعلامي، وإصابة (331) آخرين. في حين ان الأرقام التي تعكسها إحصاءات مراكز حقوق الإنسان حول الضحايا من الصحفيين/ات خلال الحرب الحالية، تبرز تضاعف أعداد الضحايا والخسائر بشكل لافت خلال وقت قصير جداً.

توضح المعلومات أيضا، تفرد محافظة غزة بأعلى الأرقام بنسبة (43%) بالنظر إلى كونها المكان الأكبر لتواجد وسائل الإعلام، فيما توزعت الأرقام تبعا لأماكن الأحداث التي يذهب إليها الصحفيين/ات عادة لتغطيتها، مما يجعلهم عرضة للاستهداف. وجاءت المحافظة الوسطى في المرتبة الثانية من حيث عدد القتلى، بنسبة (19.4%) ثم محافظة الشمال بنسبة (15.8%) وخانيونس بنسبة (11.9%) وأخيرا رفح بنسبة (9.3%).

تظهر المعلومات كذلك، أن العدد الأكبر للقتلى من الصحفيين/ات والعاملين/ات في حقل الإعلام، في محافظات قطاع غزة خلال العدوان، كانوا من العاملين/ات في وسائل الإعلام الفلسطينية المحلية بنسبة (51.3%)، فيما جاء العاملون بشكل حر في المرتبة الثانية بنسبة (36.2%)، ثم العاملين في وسائل الإعلام الدولية بنسبة (6.6%)، وأخيرا العاملين في وسائل الإعلام الإقليمية بنسبة (5.9%).

جدول يوضح مسبب الانتهاك للصحفيين/ات:

- إطلاق نار أثناء التغطية
- قصف جوي للمنزل
- قصف جوي قريب
- قصف جوي أثناء التغطية
- قصف سيارة
- قصف مدفعي

تظهر المعلومات بأن العدد الأكبر للقتلى من الصحفيين/ات في محافظات غزة خلال الحرب، قتلوا جراء القصف الجوي المباشر لمنازلهم السكنية أو لمنازل تواجدوا بها، أو نزحوا إليها، بنسبة (53.5%) فيما جاء القتلى جراء القصف الجوي القريب من أماكن تواجدهم في المرتبة الثانية (28.7%) وبنسبة (9.3%) ثالثاً جاء القتلى الذين قتلوا أثناء عملهم الصحفي وخلال تغطية الأحداث في الميدان. ورابعاً جاء من قتلوا جراء إطلاق نار خلال عملهم الصحفي في أماكن الأحداث بنسبة (5.3%)، وخامساً جاء من قتلوا جراء قصف سياراتهم الشخصية بنسبة (1.9%) وأخيرا جاء من قتلوا جراء القصف المدفعي العنيف بنسبة (1.3%).

كل ما سبق من معلومات ونتائج خلص إليها حقوقيون، فإن غالبية الانتهاكات ارتكبت بحق المؤسسات الإعلامية والصحفيين/ات بشكل متعمد ومقصود وبخاصة للصحفيين/ات العاملين في وسائل إعلام محلية، وأن القصف المباشر لمساكن الصحفيين/ات يعطي مؤشرا واضحا على أن هذا النوع من المخاطر غير المتوقع، يعد خطراً جديداً يضاف إلى قائمة المخاطر التي سبق وأن كان يتعرض لها الصحفيين/ات في قطاع غزة قبل اندلاع الحرب، والتي كان أعقدها التعرض المباشر لإطلاق النار، أو الاعتقال، أو التعرض للغاز المسيل للدموع.

البدائل المقترحة لتغطية الاحتياجات ومواجهة التحديات:

أولاً: تعزيز التعاون بين المؤسسات الإعلامية

يمكن للمؤسسات الإعلامية المستقلة في غزة أن تعزز التعاون فيما بينها وبين المؤسسات الإعلامية الدولية بهدف تبادل الخبرات والموارد والتمويل.

هذه الشراكات من شأنها أن تزيد من قدرة الإعلام المستقل على الاستمرار والنمو في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها. ولكن ذلك لا يمكن أن يجري بمعزل عن خطة تشترك في بناءها كل من مكونات الإعلام بما في ذلك المؤسسات الإعلامية المستقلة والأطر الناظمة للإعلام الفلسطيني والداعمة له، بما فيها وزارة الإعلام الفلسطينية ونقابة الصحفيين الفلسطينيين، واتحاد الصحفيين العرب، والاتحاد الدولي للصحفيين، من أجل ضمان تحقيق الأهداف المرجوة والأخذ بيد الإعلام المستقل نحو استعادة قدرته على النمو والتعافي.

ثانياً: التمويل الدولي الموجه للإعلام المستقل

على المجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومات التي تدعم قيم الديمقراطية وحرية الإعلام، توفير منح ومساعدات مباشرة للإعلام المستقل في غزة، لضمان استمراريته وتطوره. هذه المساعدات يمكن أن تشمل شراء المعدات اللازمة، دعم الرواتب استئجار مكاتب، وتقديم التدريبات اللازمة للعاملين في المجال.

ثالثا: دعم فرص التدريب

يجب على المؤسسات الإعلامية الدولية والمنظمات غير الحكومية توفير برامج تدريبية متخصصة للصحفيين/ات في غزة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإعلام، والتثقيف القانوني، والتدريب على إنتاج التحقيقات الصحفية، وتقنيات حماية الصحفيين العاملين في مناطق النزاع، وتعزيز المناعة النفسية، والصحة العقلية.

رابعاً: إنشاء منصات إعلامية رقمية مستقلة

يمكن تشجيع الإعلاميين المستقلين على إنشاء منصات إعلامية رقمية تقدم محتوى حر وغير مقيد. الإنترنت يمكن أن يكون أداة قوية للتغلب على القيود التقليدية، مع وجود دعم تكنولوجي يسهل العمل في ظل الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي.

خامساً: إعادة بناء البنية التحتية الإعلامية

يجب إعادة بناء البنية التحتية التكنولوجية داخل غزة لدعم المؤسسات الإعلامية، كتشكيل حاضنة إعلامية توفير مساحة للعمل في ظل تدمير المقار الإعلامية والمؤسسات، وتقدم حلول بديلة للطاقة، مثل الطاقة الشمسية، وتوصيل خطوط انترنت، بما يمكن أن يضمن استمرارية العمل الإعلامي رغم التحديات القائمة.

سادساً: توفير أدوات الحماية ومعدات السلامة المهنية

منذ ما قبل الحرب القائمة في قطاع غزة والصحفيون/ات يعانون من انعدام سبل الحماية بما في ذلك معدات السلامة المهنية المتمثلة في الخوذة، والدرع الواقي من الرصاص، وقناع التنفس، والمركبات المحصنة، أسوة بزملائهم في مناطق الصراع الأخرى من العالم.

التوصيات:

تطبيق القوانين التي تحمي حرية الصحافة:

يجب على المجتمع الدولي أن يمارس ضغطاً على الاحتلال الإسرائيلي من أجل احترام حرية الصحافة والإعلام التزاماً بالمواثيق الدولية بوصفهم مدنيين ومن الضروري تحييدهم عن أوجه الصراع، والكف عن استهدافهم وأسرهم، سواء بالقتل أو الاعتقال وتشكيل خطر على حياتهم، والتوقف عن تدمير المؤسسات الإعلامية، وسحق معداتها.

كما يجب على السلطات المحلية، أن تضمن حماية الإعلام المستقل من خلال تطبيق قوانين تضمن حرية الصحافة والتعبير وعدم التدخل في عمل المؤسسات الإعلامية، وتخفيف القيود المفروضة على تراخيص المؤسسات الإعلامية.

تحسين البنية التحتية للإعلام:

على المنظمات الإنسانية والدولية دعم جهود تحسين البنية التحتية التكنولوجية في غزة، بما في ذلك الإنترنت والكهرباء، لتوفير بيئة عمل أفضل للإعلام المستقل.

- تشجيع التعاون بين الإعلاميين/ات:

من الضروري تشجيع الإعلاميين/ات على إنشاء شبكات دعم ومجتمعات عمل تعاونية، حيث يمكنهم تبادل الخبرات والدعم في ظل الظروف الصعبة، ويساعدهم على تجاوز الأزمات النفسية التي يمرون بها بسبب أحداث الحرب.

زيادة الدعم المالي للإعلام المستقل:

من الواجب على المجتمع الدولي والمنظمات المانحة زيادة الدعم المالي للإعلام المستقل في غزة، بما يضمن استمرارية عمله وتقديم محتوى حر وغير متأثر بالتدخلات الخارجية، ويساعد في تحسين ظروف الفئات المجتمعية الهشة التي تعاني من ويلات الصراع.

برامج تدريبية مستمرة للصحفيين:

من الأهمية بمكان، تنظيم برامج تدريبية دورية للإعلاميين/ات لتعزيز مهاراتهم المهنية، وتحسين قدرتهم على التعامل مع التحديات التي تواجههم في قطاع غزة، بما في ذلك التدريب على إدارة الضغوطات والمخاطر والحصانة النفسية، والثقافة القانونية، والتطور التكنولوجي ومحددات استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، ومعايير الجودة المهنية في التغطية الخبرية، أدوات السرد القصصي، القواعد الأخلاقية والإنسانية للتغطية في مناطق النزاع، مبادئ صناعة المحتوى، دور الإعلام في تعزيز السلم الأهلي، التربية الإعلامية وضروراتها في زمن الصراع. مكافحة التضليل وكشف المحتوى الزائف، تدقيق المعلومات قبل النشر، وغيرها الكثير من الأفكار.

تطوير المناهج والمساقات الجامعية لطلبة الإعلام:

لابد من تعزيز التعاون المشترك بين المنظمات المانحة والمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية من أجل تحفيزها، على تطوير المناهج والمساقات الجامعية لطلبة الإعلام بما يراعي مستوى الثورة التكنولوجية التي يعيشها قطاع الإعلام بما فيها الذكاء الاصطناعي، ويحسن من فرص امتلاك الكفاءة والمهارة اللازمة للانخراط في سوق العمل.

المراجع:

- تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان "الصحافة والإعلام في أتون الإبادة الجماعية" 2024.
- تقرير منظمة مراسلون بلا حدود حول حرية الصحافة فى فلسطين، 2022.
- تقرير مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، "الإعلام والحرب في غزة"، 2021.
- دراسة مركز الميزان لحقوق الإنسان، "التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الإعلام في غزة"، 2019.
- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "واقع الإعلام في غزة"، 2020.
- مؤسسة دعم الإعلام الدولي، "حرية الإعلام المستقل في مناطق النزاع"، 2021.
- الموقع الإلكتروني لنقابة الصحفيين الفلسطينيين 2026.

www.mukhtabar.net

2026